

الفصل الرابع

فى صدر الإسلام

هل حقر الرسول صلى الله عليه وسلم من مهنة الفلاحة ؟

عندما نستقرئ أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله بحثاً عما يتعلق بعالم النباتات والفلاحة والرعى ، فإن أول ما يستوقفنا حقاً هو ذلك الحديث الذى روى عن (أبى امامة الباهلى) أنه قال إذ رأى سكة وشيئاً من آلة الحرث : " سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول : لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله النذل " (١) ! فإن المعنى الظاهر لهذا الحديث يبعث على كراهة الفلاحة ما دامت هى سبيل إلى الهوان والمذلة ، والإسلام يحرص دائماً وأبداً على أن يكون المؤمنون أعززة رافعى الرؤوس ، انطلاقاً من مبدأ ، إن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف !

وكان من الطبيعى أن يكون الأمر مثار تفسير وتعليق من البعض . وقالوا فى تفسيره (٢) : " لما يلزمهم من حقوق الأرض التى يزرعونها ويطلبهم بها الولاة ، بل يأخذون منهم ٠٠٠ فوق ما عليهم بالضرب والحبس ، بل ويجعلونهم كالعبيد أو أسوأ من العبيد ، فإن مات أحد منهم ، أخذوا ولده عوضه بالغصب والظلم وربما أخذوا الكثير من ميراثه ويحرمون ورثته ، بل ربما أخذوا ما له " .

ويرى جواد على أن هذا التفسير فيه شئ من التكلف يفصح عن كراهية القوم للزراعة أكثر من المعنى المنكور (٣) . ونحن لا نتفق معه فى هذا ، وإن كنا نوافقه على شيوع هذه الكراهية لدى بعض الفئات .

فالتفسير يتعلق بما كان يودى إليه الأمر فى بعض الأحوال فى الأزمنة السابقة ، وهذه حقيقة تاريخية واجتماعية لا مهرب منها ، لا بمعنى أن هذه المهنة بطبيعتها تؤدى إلى ذلك ، ولكن بمعنى تعرض المشتغلين بها بحكم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وأيضاً بحكم الظروف الطبيعية القهرية لبعض صور

الاستكانة والسلبية ، وهذا أمر ملاحظ في البلاد التي غلبت على مهنة أهلها ، الزراعة.

وقد يشاركنا القارئ في شرح المشكلة في ملاحظتنا على هذا الحديث من أن بعض علمائنا أشاروا إلى أن ظاهره أن الزراعة تورث المذلة ، وعقب على ذلك بقوله : " وليس كذلك لأن الزراعة مستحبة لأن فيها نفعاً للناس ولخير ، أطلبوا الخير من خباياها ، بل إنما قال ذلك لئلا يشتغل الصحابة بالعمارات وترك الجهاد فيغلب عليهم العدو ، أى ذل أشد من ذلك ؟ " (٤) .

وأخرج الحاكم وابن أبي الدنيا في التوكل ، والعسكرى في الأمثال ، والدينورى في المجالسة عن معاوية بن أبي قرة ، قال لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن فقال : من أنتم ؟ فقالوا : متوكلون ! قال كذبتم ، ما أنتم متوكلون ، إنما المتوكل ، رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله .

وفى مسند عمر بن عبد العزيز قال ابن شهاب : أرسل إلى عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فقال : جاء سعد بن خالد بن عمر بن عثمان فقال : يا أمير المؤمنين : أقطعني الشديد ، فإنه بلغني عن رسول الله ﷺ قال : ما من رجل غرس غرساً ، إلا أعطاه الله من الأجر عدد الغرس والتمر ، وأخذ بنفسى ، أسمعت هذا ؟ قلت : نعم . وأشهد على عطاء بن يزيد أنه سمعه من أبي أيوب يحدث عن رسول الله ﷺ (٥) .

وفى الصحيح عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ، كان يوماً يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع فقال الله تعالى : ألسنت فيما شئت ؟ فقال : بلى ولكن أحب أن أزرع . قال : فبذر أى ألقى البذر على أهل الجنة ، فبادر الطرف نباته واستحصاده فكن أمثال الجبال ، فيقول الله : دونك يا بن آدم ، فإنه لا يشبعك شئ ، فقال الإعرابي والله لن تجده إلا قرشياً أو أنصاريًا ، فإنهم أصحاب زرع ، وأما نحن فلسنا أصحاب زرع . فضحك النبي ﷺ . قال الحبشى فى كتاب البركة : ففى هذا فوائد ، منها دلالاته على فضل الزرع . وفيه إن المهاجرين

والأنصار كانوا مزارعين لقول الإعرابي : إنك لن تجده إلا أنصاريا أو مهاجريا .
وهذا أكثر حجة ودلالة ، إذ المهاجرون والأنصار ، هم أفضل الناس (١) .

وفى السير ، أنه عليه السلام كان يعجبه الجلوس فى الحيطان (البساتين)
والصلاة فيها ، وقد روى ابن سعد وابن المنذر عن عائشة قالت : لما مرض أبو بكر
مرضه الذى مات فيه قال : انظروا ما زاد فى مالى منذ نزلت الإمارة فابعثوا به إلى
الخليفة بعدى . فلما مات ، نظرنا ، فإذا عبد نوبى كان يحمل صبيانه وناضح كان
يسقى بستانا له . فهذا معناه أنه كان له بستان وأنه كان يقوم عليه بالرعاية . وقال
الإمام السخاوى : وقد تكون الكثرة التى دعا بها النبى (ﷺ) لأُس باللهم أكثر من ماله
وولده ، هى الكثرة من المواشى وكذا من الزرع والفرس ، ويستأنس له بما ورد أنه
كان له بستان يحمل فى السنة مرتين ، وكان فيه ريحان يجئ منه ريح المسك (٢) .

وفى ترجمة ربيعة بن كعب الأسلمى من طبقات سعد قصة تدل على اهتمام
كبار الصحابة بالأرض وغلتها وثمرها ، إذ روى أن النبى (ﷺ) أقطع أبا بكر وربيعه
الأسلمى أرضا فيها نخلة مائلة أصلها فى أرض ربيعة وفرعها فى أرض أبى بكر
فقال أبو بكر : هى لى . وقال ربيعة : هى لى ، حتى أسرع إليه أبو بكر ثم انطلق
إلى رسول الله وبدره ربيعة فقال له النبى : أجل فلا ترد . قال ، فحول أبو بكر وجهه
إلى الحائط يبكى ، قال : وقضى النبى بالفرع لمن له الأصل : ويظهر أن أبا بكر بكى
لعدم إصابة ظنه أولا ، وتسرعه إلى طلب ما لا حق له فيه حتى احتاج إلى التذاعى
والترافع إليه عليه السلام (٣) .

ومن المعروف أن عمر بن الخطاب قد خصص ثلث إيراد مصر لعمل الجسور
والترع لإصلاح الرى لأنه كان من مبدئه تقوية الزراعة وتنشيط الزراعة . وإذا كانت
المصادر تذكر أنه كان يأمر الولاة والقادة بالألا يقطعوا الجنود أرضا البتة ، فقد كان
ذلك لأسباب أخرى - سيجئ فما بعد بيانها - ليس من بينها التقليل من شأن الزراعة
وصرف المسلمين عنها . وقد قال مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان
يقول : من كانت له أرض فليعمرها ، ومن كان له مال فليصلحه ، فيوشك أن يأتى

من لا يعطى إلا من أحب . قال ابن رشد فى البيان والتحصيل ، إنما أوصى بحفظ أموالهم بالقيام عليها مخافة أن يضيعوها اتكالا منهم على أعطيات الإمام ، وقد نهى رسول الله (ﷺ) عن إضاعة المال ، وهذا من إضاعة المال (١) .

وقد أورد ابن رشد قصصا أخرى تدل على شيوع الفلاحة فى الصدر الأول من الإسلام ، وأن الاهتمام بها قد بلغ إلى درجة الخصومة فيها من مثل على وطلحه وتوكيل على ابن أخيه ، وخروج الخليفة فى المهاجرين والأنصار للفصل فيها ، إذ ذكر أنه كان بين رجلين من الصحابة خصومة فى أرض لهما ، فركب عثمان أيام خلافته وركب معه رجال ، فلما ساروا قال له رجل : إن عمر قد قضى فيه ، فقال عثمان : ما أنظر فى أمر قضى فيه عمر ، فرجع .

وروى أيضا أن خصومة قامت بين على بن أبى طالب وطلحة فى ظفير سد بفتح من الوادى بين ضيعتيهما ، فوكل عبد الله بن جعفر ، فتنازعا فيه الخصومة بين ىدى عثمان فركب من الغد فى المهاجرين والأنصار ، ثم رجع لما بلغه أن عمر كان ذلك فى أيامه ، فلما أخبر بذلك عبد الله بن جعفر عليا ، قال له : قم الآن إلى طلحة فقل له : إن الظفير لك فاصنع به ما بدا لك . فأتيته فأخبرته ، فسر بذلك ، ثم دعا برده ونعليه وقام معى حتى دخلنا على على فرحب به ، قال : الظفير لك فاصنع به ما بدا لك ، فقال : قد قبلت ، وبى حاجة ، فقال على : ما هى ؟ قال طلحة : أحب أن تقبل الضيعة منى مع من فيها من الغلمان والدواب والآلة ، قال على : قد قبلت . قال : ففرح طلحة وتعانقا وتفرقا . قال عبد الله : لا أدرى أيهما أكرم : أعلى إذ جاء بالظفير ؟ أم طلحة إذ جاء بالضيعة بعد ضنه بمسقاها ؟ (١) .

وفى الوفا للسيد السمهودى أنه كان بالمدينة وما حولها عيون كثيرة تجددت بعد النبى (ﷺ) ، وكان لمعاوية اهتمام بهذا الباب ، ولهذا كثرت فى أيامه الغلال بأراضى المدينة ، فقد نقل الواقدى فى كتاب الحرة أنه كان بالمدينة فى زمن معاوية صوافى كثيرة ، وأن معاوية كان يحرق بالمدينة وأعراضها مائة ألف وسق وخمسين ألف وسق ، ويحصد مائة ألف وسق حنطة .

وجاء في الكشاف لجار الله الزمخشري تعليقا على قوله تعالى " واستعمركم فيها " ، وأمركم بالعمارة ، أن العمارة متنوعة إلى واجب وندب ومباح ومكروه ، وكان ملوك فارس قد أكثروا من حفر الأنهار وغرس الأشجار وعمروا الأعمار الطوال مع ما كان فيهم من عسف الرعايا ، فسأل الله نبي من أنبياء زمانهم عن سبب تعميرهم ، فأوحى الله إليهم أنهم عمروا بلادى فعاش فيها عبادى (١١) .

وهكذا تتعدد المواقف والأمثلة من الرسول (ﷺ) وصحابته الكرام كلها تسيير في الاتجاه العام الذي ينم عن تقدير الفلاحة وما يرتبط بها ، كما أن الحديث المشار إليه في أول هذا الجزء لا يعنى أن يقف المزارع سلبيا ومستكينا إزاء صور القهر ومحاولات الإذلال ، فهناك العديد من آيات القرآن الكريم تطالب المؤمن بأن يقاوم الظلم ويدفعه عن نفسه وغيره من المؤمنين .

ولما كان الرسول العظيم معصوما عن التناقض ، فإن المواقف والأحاديث الأخرى التى أشرنا إلى بعض منها تحمل تصريحا مباشرا وغير مباشر بما تؤكد ، وهل يمكن أن يقول بخير ذلك الذى لا ينطق عن الهوى وإنما هو وحي يوحى والله سبحانه وتعالى يقرب سبب الزرع بذاته العالية فى الآية القرآنية (أَقْرَأْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَلَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ) ؟

إن الأصل أن يشبع الإنسان حاجاته المعيشية من ثمار عمله ونتاج سعيه إذا كان قادرا على ذلك ، وإذا كان الله عز وجل قد قال فى محكم تنزيله : " وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها " (١٢) ، إلا أن ذلك لا يعنى أن هذا الرزق يأتى إلى الإنسان وهو قابع فى منزله لا يعمل ولا ينتج ، وإنما معناه أن الله قد وفر فى هذا الكون الرزق الذى يكفى الإنسان وغيره إذا سعى وجد وكد ، ولهذا فهو فى آية أخرى يطالب الإنسان بهذا فيقول : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ نَلْوَا فَاَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (١٣) .

وجاء فى حديث سلمان الفارس عن تحرره من رق سيده اليهودى : (١٤) قال لى رسول الله : كاتب يا سلمان . فكاتبته صاحبى على ثلاثمائة نخلة أحبيها له بالحفر

والغرس ، وأربعين أوقية . فقال رسول الله (ﷺ) لأصحابه : أعينوا أخاكم ، فأعانونى بالنخل حتى اجتمعت لى ثلاثمائة ودية ^(١٥) . فقال لى رسول الله : اذهب يا سلمان فاحفر لها ، فإذا فرغت جنته ، فأخبرته فخرج معى إليها ، فجعلنا نقرب إليه الودى ، ويضعه بيده حتى فرغنا ، فأديت النخل وبقي على المال ، فأتى الرسول بمثل بيضة الدجاجة من الذهب فقال : ما فعل الفارسى المكاتب ؟ فدعيت إليه ، فقال : خذ هذه فأدها مما عليك يا سلمان ، فأخذتها فوزنت لهم منها أربعين أوقية ، فأوفيتهم حقهم منها ، وتحررت فشهدت مع رسول الله الخندق حرا ثم لم يفتنى معه مشهد .

فها هنا لم يقتصر الأمر على مجرد " قول " و "كلام " ، وإنما هو فعل ومشاركة وعمل فى عملية الغرس ، ومع من ؟ مع (عبد) كان من تقاليد المجتمعات البشرية كلها أن يوكل إليه وحده عناء العمل وكده .

وكانت حرفة سليمان حتى وهو أمير فى المدائن هى صنع القفاف ونحوها من الخوص وهو ورق النخل . وكان يقول : أحب أن أعيش من عمل يدي رغما عن راتبه . وفى ترجمته من الإصابة : كان سليمان إذا خرج عطاوله ، تصدق به ، وينسج الخوص ويأكل من كسب يده ^(١٦) .

والإسلام إذ يدعو إلى الزراعة ويحث عليها ، فلأن الزرع والغرس فيهما مادة الغذاء للأحياء ، ولذلك قال ﷺ : "من زرع زراعا أو غرسا فأكل منه إنسان أو دابة ، كتبت له صدقة " ، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " ^(١٧) ، وفى رواية أخرى " ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة وما سرق منه له صدقة ولا يزرؤه أحد إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة " . وكذلك روى أن رجلا مر بأبى الدرداء رضى الله عنه وهو يغرس جوزة ، فقال : أتغرس هذه ، وأنت شيخ كبير وهذه لا تثمر إلا فى كذا وكذا عاما ، فقال أبو الدرداء " ما على أن يكون لى أجرها ويأكل منها غيرى ^(١٨) ؟ "

ونظر صلي الله عليه وسلم إلى الجهد الإنساني في مجال الفلاحة على أنه يقوم على الاجتهاد ومراعاة الحاجة والمصلحة على أساس أنه من (أمور الدنيا) مما جعله يبيح للناس مخالفته في الرأي إزاءها ذلك أنه عندما مر يقوم يؤيرون النخل عبر بما معناه عن عدم ارتياحه لهذا الفعل ، فلما مضت فترة ومر عليهم مرة أخرى ولاحظ سوء حال النخل وسألهم عن السبب فنكروا له تنفيذهم لقوله ، فكان أن نكروهم بأن ذلك شأن خاص بهم " أنتم أعلم بأمور دنياكم !"

وحدث الرسول (ﷺ) على تدمير الأرض فيما اصطاح عليه في العصر الحالي بـ "استصلاح الأراضي" ، أما التعبير الذي كان مستخدماً ، فهو إحياء الأرض الموات أى جعل الأرض غير الصالحة للزراعة مهياة لذلك ، فقد روت عائشة عن النبي قوله : " من أعمار أرضاً ليست لأحد فهو أحق " (١٩) . قال عروة أن عمر بن الخطاب قد قضى بذلك أثناء خلافته ، وعبر عن ذلك (أى عمر) بقوله : من أحيأ أرضاً ميتة فهي له " . كذلك فعل مثل هذا على بن أبى طالب فى أرض الخراب بالكوفة (٢٠) .

صلاة خاصة بالإرواء :

مناطق كثيرة من العالم العربى صحراء لا أنهار فيها تعيش على الأمطار ، والأمطار عادة فى هذه المنطقة من العالم قليلة ، ومع قلتها فأحياناً ما تتأخر وتصح فترتجف لها القلوب ويصيب القوم الهلع والذعر والخوف ، ففى المياه حياتهم هم وما يملكون من حيوان ونبات ، هنا تطل الشريعة الغراء لترشيد الناس إلى طريقة القرى من الله حتى يرسل لهم المطر بما سمي بصلاة (الاستسقاء) والاستسقاء استعمال من طلب السقيا ، أى إنزال الغيث على البلاد والعباد . استقى الرجل واستسقاءه : طلب منه السقى (٢١) .

وحين تضمن السماء بأمطارها على أهل الأرض ، فقد يكون ذلك عذاباً من الله سبحانه للمفسدين فى الأرض ، فعن عبد الله بن عمر أن النبي (ﷺ) قال : " لم ينقص قوم المكيا والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم ، ولم

يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء . ولولا البهائم لم يمطروا " . وروى أيضا قوله : " ما نقض قوم العهد إلا كان فيهم القتل ، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس الله تعالى عنهم القطر " . وقال أيضا " لولا عباد الله ركع وصيبة رضع ، وبهائم رتع ، لصب عليكم العذاب صبا " (٢٢) .

وقد يكون الجذب وامتناع المطر ابتلاء من الله وتمحيصا كما وقع للمسلمين في عهد رسول الله (ﷺ) وخرج النبي للاستسقاء في شهر رمضان سنة ست من الهجرة .

ويعتبر الوقت الذي نخرج فيه لصلاة العيد وهو وقت طلوع الشمس هو الوقت المستحب لصلاة الاستسقاء التي تشبه صلاة العيد ، إذ يجلس الإمام على المنبر فيكبر ويحمد الله عز وجل ، ويخطب خطبة قصيرة جدا لا تشبه خطبة العيد ، ذلك أن القضية الأساسية التي تدور حولها عادة هو حكم المناسبة نفسه أى الدعاء والابتهاال ، ثم يرفع يديه رفعا حيث كان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك (٢٣) ، فهذا أنس يقول : " كان النبي (ﷺ) لا يرفع يديه فى شئ دعا به إلا فى الاستسقاء (٢٤) . ثم يدعو الله ويبتهل ويتضرع ويتوسل ويكثر من التكبير والاستغفار ، فعن الشعبى قال : " خرج عمر يستسقى ، فلم يزد فى الاستغفار ، فقالوا : ما رأيناك استسقيت ، فقال : لقد طلبت الغيث بمجاديع (٢٥) السماء الذى يستنزل به المطر . ثم قرأ قوله تعالى : (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِزْرَاراً) (٢٦) ، وقوله تعالى : (وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِزْرَاراً وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا مُجْرِمِينَ) (٢٧) .

وبعد ذلك يحول الإمام وجهه إلى القبلة معطيا للناس ظهره ، ويحول رداءه أو بقلبه الأيمن على الأيسر على الأيمن وهو رافع يديه رامزا بذلك إلى رجاء تحويل الحال وتمنى انقلاب القحط وحلول الخصب والمطر (٢٨) . روى (عباد بن تميم) عن عمه قال : رأيت النبي (ﷺ) يوم خرج يستسقى قال : فحول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ثم حول رداءه ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة . وقال سفيان : فأخبرنى المسعودى عن أبى بكر قال جعل اليمين على الشمال " (٢٩) .

وبعد قلب الرداء ، يقبل الإمام على الناس ، وينزل فيصلى بهم ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ويجهر فيهما بالقراءة . ويجوز تقديم الخطبة على الركعتين أو تأخيرهما (٣٠) .

وهذه صلاة الاستمقاء كما صلاها الرسول (ﷺ) ، عن عائشة قالت " شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له فى المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه قالت عائشة : فخرج رسول الله (ﷺ) حين بدأ حاجب الشمس (٣١) ، فقعده على المنبر ، فكبر وحمد الله عز وجل ، ثم قال : " أنكم شكوتم جذب دياركم ، واستخار المطر عن إبان زمانه عنكم ، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه ووعدكم أن يستجيب لكم " . ثم قال (٣٢) : " الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ، لا اله إلا الله ، يفعل الله ما يريد ، اللهم أنت الله لا اله إلا أنت . أنت الغنى ونحن الفقراء ، أنزل علينا الغيث ، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين " . ثم رفع يديه ، فلم يزل فى الرفع حتى بدأ بياض إبطيه ، ثم حول إلى الناس ظهره ، وقلب أو حول رداءه ، وهو رافع يديه ، ثم أقبل على الناس ، ونزل فصلى ركعتين ، فأنشأ الله تعالى محابة ، فرعدت وبرقت ، ثم أمطرت بإذن الله فلم يأت مسجده حتى سألت السيول ، فلما سرعتهن إلى الكن (٣٣) ضحك حتى بنت نواجذه ، فقال : " أشهد أن الله على كل شئ قدير ، وأنى عبد الله ورسوله " .

وقد تزيد كمية المطر عن حاجة الناس فيبدأ تحولها إلى أداة إضرار وهنا أيضا يتجه الرسول بالدعاء إلى الله أن يقى الناس عنهم هذه الزيادة فقد روى أنس بن مالك قال : أصابت الناس سنة (٣٤) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبينما رسول الله يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابى فقال : يا رسول الله : هلك المال وجاع العيال ، فادع الله لنا أن يسقينا . قال : فرفع رسول الله يديه وما فى السماء قرعه (٣٥) ، قال فنثار سحب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته . قال فمطرنا يومنا ذلك وفى الغد ، ومن بعد الغد والذى يليه إلى الجمعة الأخرى فقام ذلك الإعرابى أو رجل غيره ، فقال : يا رسول الله : تهدم البناء وغرق

المال ، فادع الله لنا . فرفع رسول الله يديه وقال اللهم لا حول لنا ولا علينا ، فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة (٣٦).

نباتات للتداوى :

وقد أورد ابن قيم الجوزية (٣٧) ، وكذلك " الدفاع " ثبنا لبعض النباتات ذات الوظيفة الدوائية من الطب النبوي ، نذكرها على سبيل المثال (٣٨) :

الأترج : طعمها طيب وريحها طيب ، حيث ثبت في الصحيح ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : " مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ، كمثل الأترجة ، طعمها طيب ، وريحها طيب " .

وهو مركب من أربعة أشياء : قشر ، ولحم ، وحمض ، وبزر ، ولكل واحد منها مزاج يخصه : فقشره حار يابس ، ولحمه حار رطب ، وحمضه بارد يابس ، وبزره حار يابس .

ينفع المعدة ، حيث أن لحمه ملطف لحرارتها ، ونافع لأصحاب المرة الصفراء ، قاصع للبخارات الحارة ، وتفتق شهوة الطعام وتسكن العطش ، وتقطع الإسهال .

ومن منافع قشره : أنه إذا جعل في الثياب منع السوس ، ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء ، ويطيب النكهة إذا أمسكها في الفم ، ويحلل الرياح .

أرز : أغذى الحبوب بعد الحنطة ، يعقل البطن ، نافع من إفراط الدواء المسهل ، وقد روى : سيد طعامكم اللحم ، ثم الأرز .

أما بتسكين الرء ، فهو الصنوبر ، ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في قوله " مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع تقيؤها الرياح : تقيمها مرة ، وتميلها أخرى ، ومثل المناق مثل الأرز ، لا تزال قائمة على أصلها ، حتى يكون انجعاقها (قلعها) مرة واحدة .

إنخر : (هو الحشيش الأخضر) حشيش طيب الريح ، ثبت فى الصحيح ،
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال فى مكة : " لا يُختلى خلاها " ، فقال له العباس
رضى الله عنه : إلا الإنخر يا رسول الله ، فإنه لقينهم وليبوتهم ، فقال : " إلا الإنخر " .

والإنخر حار فى الثانية ، يابس فى الأولى العروق ، يدر البول والطمث ،
ويفتت الحصى ، ويحلل الأورام الصلبة فى المعدة والكبد والكلبتين : شربا وضامدا ،
وأصله : يقوى عمود الأسنان والمعدة ، ويسكن الغثيان ويعقل البطن .

الأراك : هو عود السماك ، وهو أفضل ما استيك به يطيب النكهة ، ويشهى
الطعام وأجود ما استعمل مناولا بماء الورد .

أس : يقطع الإسهال ، إذا جلس فى طبيخه نفع فى خروج المقعدة والرحم ،
وذلك بسبب احتوائه على العفص . وهو من الريحان ، حيث أهل الغرب يخصون
الريحان بالأس ، وهو الذى يعرفه العرب من الريحان بأهل العراق والشام يخصونه
بالحبق (٢٩) .

بابونج : ملطف ملين محلل ، يدر البول والحيض .

بطيخ : روى أبو داود والترمذى ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل
البطيخ بالرطب ، يقول : ينفع حر هذا برد هذا " . وفى البطيخ عدة أحاديث لا يصح
منها شئ غير هذا الحديث الواحد . إذا كان آكله محرورا : انتفع به جدا ، وإن كان
مبرودا ، دُفع ضرره ببسير من الزنجبيل ونحوه .

بلح : روى ابن ماجة والنسائى فى سننهما ، من حديث هشام بن عروة ، عن
أبيه ، عن عائشة رضى الله عنها ، قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كلوا
البلح بالتمر " .

وقال بعض أطباء الإسلام : إنما أمر النبى صلى الله عليه وسلم بأكل البلح
بالتمر ولم يأمر بأكل التمر مع التمر ، لأن البلح بارد يابس ، والتمر حار رطب ،

ففى كل منهما إصلاح للآخر ، وليس كذلك البُسر مع التمر ، فإن كل واحد منهما حار ، وإن كانت حرارة التمر أكثر .

وفى هذا الحديث : التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ، ومراعاة التدبير الذى يصلح فى دفع كفاية الأغذية والأدوية بعضها ببعض ، ومراعاة القانون الطبى الذى يحفظ به الصحة

بُسر : ثبت فى الصحيح ، أن أبا الهيثم بن التيهان لما ضافه النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، جاءهم بعذق - وهو من النخلة كالسنعقود من العنب - فقال له : هلا انتقيت لنا من رطبه ! فقال : أحببت أن تنتقوا من بسره ورطبه " (٤٠) .

بصل : روى أبو داود فى سننه ، عن عائشة رضى الله عنها أنها سألت عن البصل ، فقالت : إن آخر طعام أكله صلى الله عليه وسلم ، كان فيه بصل .
وثبت عنه فى الصحيحين : " أنه منع أكله من دخول المسجد " .

بنفسج : شرابه ينفع الزلات ويسكن الأوجاع الباطنة ويستعمل فى الحقن والمقوعات والمطابخ والفتايل والضامادات .

تمر هندى : يسهل الصفراء ، ويقطع القيء ، ويعمل منه شراب قاطع للعطش .

تين : كثير الغذاء ، سريع الانحدار أغذى من جميع الفواكه .

ولما لم يكن التين بأرض الحجاز والمدينة ، لم يأت له ذكر فى السنة ، فإن أرضه تتأق أرض النخيل ، ولكن قد أقسم الله به فى كتابه ، لكثرة منافعه .

ويذكر عن أبى الدرداء : " أهدى إلى النبى صلى الله عليه وسلم طبق من التين ، فقال : كلوا ، وأكل منه وقال : لو قلت : إن فاكهة نزلت من الجنة ، قلت هذه ، لأن فاكهة الجنة بلا عجم ، فكلوا منها ، فإنها تقطع البواسير ، وتنفع من النقرس " . يقول ابن قيم الجوزية : وفى ثبوت هذا نظر (٤١) .

حبة السوداء : ثبت في الصحيحين - من حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة رضى الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " عليكم بهذه الحبة السوداء ، فإن فيها شفاء من كل داء ، إلا السام - بفتح الميم - (الخيزران) ، والسام : الموت .

(الحبة السوداء) : هي الثونيزُ ، في لغة الفرس ، وهي الكمون الأسود ، وتسمى : الكمون الهندي (وتسمى " حبة البركة ") .

وهي كثيرة المنافع جدا ، وقوله : شفاء من كل داء " ، مثل قوله تعالى (تدمر كل شئ بأمر ربها) ، أى كل شئ يقبل التدمير ، ونظائره . وهي نافعة من جميع الأمراض الباردة .

حصرم : ماؤه يقطع الإسهال والقئ وينبه الشهوة وشراب الحصرم المنعنع يقطع الغثيان .

حلبة : تدر الحيض وتتفع من القولنج ، ويذكر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " استشفوا بالحلبة " ، وقال بعض الأطباء : لو علم الناس ما فى الحلبة لاشتروها ولو بوزنها ذهباً .

ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن عاد سعد بن ابى وقاص ، رضى الله عنه ، بمكة ، فقال : ادعوا له طبيبا ، فدعى الحارث بن كلدة ، فنظر إليه فقال : ليس عليه بأس ، فاتخذوا له فريقة ، وهى الحلبة مع تمر عجوة رطبة يُطبخان فيحساهما ، ففعل ذلك ، فبرأ * (٤٢) .

خس : منوم ، مسكن شهوة الباه .

خل : روى مسلم فى صحيحه ، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل أهله الإدام ، فقالوا : ما عندنا إلا خل ، فدعا به ، وجعل يأكل ويقول : نعم الإدام الخل .

رطب : قال تعالى لمريم (وهزى إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا ، فكلى واشربى وقرى عينا ٠٠٠) مريم / ٢٦، ٢٥ .

وفى الصحيحين ، عن عبد الله بن جعفر (ت ٨٠هـ) ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القثاء بالرطب " ٠ وفى سنن أبى داود ، عن أنس ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على رطبات قبل أن يصلى ، فإن لم تكن رطبات ، فتمرات ، فإن لم تكن تمرات ، حسا حُسوات من ماء " (٤٣) .

رمان : شراب الحلو منه يقطع السعال ، وشراب الرمان الحامض المنعنع يمنع القيء . قال تعالى : (فيهما فاكهة ورمان) ، ويذكر عن ابن عباس - موقوفا ومرفوعا - " ما من رمان ، من رمانكم هذا إلا وهو ملقح بحبة من رمان الجنة " .

ريحان : قال تعالى (فأما إن كان من المقربين ، فروح وريحان وجنة نعيم) وقال تعالى (والحب نو العصف والريحان) .

وفى صحيح مسلم ، عن النبى صلى الله عليه وسلم : " من عَرَضَ عليه ريحان فلا يردّه ، فإنه خفيف المحمل ، طيب الرائحة " .

استخدام الفلاحة فى التعليم :

ويجمع علماء الطرق التربوية على اختلاف مناهجهم وتباين فلسفاتهم على ضرورة استعانة المعلم بأمثلة وشواهد من الثقافة المحلية التى تحتويها بيئة المتعلم تسهيلا لغرس الأفكار الجديدة ، والقيم المرغوب فيها . والرسول العظيم هو كما نعلم معلم عظيم ومرب أول لهذه الأمة ، بل ولسائر الأمم والمجتمعات ، كان يحسن تطبيق هذا المبدأ بوعى تربوى مثير للدهشة والتقدير والإعجاب ، فقد كان الرسول جالسا مرة مع رهط من أصحابه الكرام ، وأراد أن ينتهزها فرصة ليعلمهم شيئا من مبادئ الإسلام ، ولم يشأ أن يجئ تعليمه فى صورة أوامر ومواعظ أو ما شابه ذلك ، أراده أن يجئ فى أسلوب شيق واعتماد على الدافعية والاهتمام والميل لدى الناس ، فألقى إليهم سؤالا يشبه لغزا طالبا حله ، فكان أن التقط مثلا عن شجرة تعد عمود الحياة

الزراعية في البيئة العربية ألا وهي النخلة ، لكنه بالطبع لم يصرح باسمها ، وأخذ الحضور يحدسون ويفكرون . وذهبت الأغلبية في فقال : " إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم ، فحدثوني ما هي ؟ " (٤٤) وأخذ الحضور يحدسون ويفكرون . وذهبت الأغلبية في ظنها إلى شجر البوادي ، لكن عبد الله بن عمر الذي كان جالسا ، حدس أنها النخلة ، لكنه استحي أن يصرح بذلك وهو بحضرة الرسول ، ثم سألوا الرسول أن يقول ما هي فقال " هي النخلة " فهنا يريد أن يشبه المسلم بالنخلة التي تكون أوراقها مخضرة دائما ، ومن ثم فإن المسلم الحقيقي هو الذي يكون دائم العطاء صافى القلب ، سمح ليجذب ولا ينفّر ، يصون ولا يبدد .

لكن هل يصح في معرض التعلم والتعليم أن يكون الحياء قيّدا على المسلم يمنعه من أن يسأل ويعيظه أن يجيب ؟ كلا لذلك فإن عبد الله عندما رجع إلى والده عمر وحكى له ما حدث ، لم يسترح الصحابي الكبير الجليل من موقف ابنه إذ ود لو صرح بالإجابة التي كانت في نفسه لا لأنها كانت صحيحة فقط ، بل كمبدأ عام حتى ولو كانت خاطئة ، ومن ثم فهو يرد على ابنه معلقا : لأن تكون قلتها أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا ."

ومن الجدير بالذكر أن الإسلام قاوم بحزم ما كانت اليونان القديمة وغيرها من الأمم تطبقه ، حيث اعتبرت العمل من اختصاص الأرقاء والطبقة الدنيا من البشر . وفي هذا قرر الإسلام أنه ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن كل ميزة يحصل عليها أي فرد إنما تقاس بما قدمه من عمل صالح لربه وللناس ، ولهذا رفع الإسلام قدر العمل إلى مصاف العبادات ، فقال تعالى : (.. عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٤٥) .

ويقول ﷺ " إن قامت القيامة وبسبب أحدكم فسيلة ، فاستطاع ألا تقوم حتى يغرستها ، فليغرسها ، فله بذلك أجر ."

ففي هذا الحديث النبوي ، تتمثل قيمة العمل بصفة عامة ، والعمل الزراعي بصفة خاصة وأهميته في هذه الحياة ، حتى في اللحظات الأخيرة التي يودع فيها

الإنسان وتودع الدنيا كلها الحياة^(٤٦) . ولو قال الرسول : إن واجب الإنسان حين يرى القيامة قد أقبلت هو أن ينفذ يده من شئون الدنيا ، وأن يسارع إلى الاستغفار والتوبة ، لكان هذا متسقا مع طبيعة الموقف واتجاه الدعوة ، ولكنه صلى الله عليه وسلم على العكس من ذلك ، يذهب إلى أنه لو كان بيد أحدنا فسيلة ، وقد قامت القيامة ، فاستطاع أن يغرستها قبل أن تدهمه القيامة ، فليفعل ذلك .

نعم فسيلة النخل التي لا تثمر إلا بعد سنوات ، يحثنا هنا الرسول الكريم على غرسها ولو قبل القيامة بلحظات لأن الإنسان مطالب بأن يعمل ولا يتوقف عن العمل ما دام قادرا عليه حتى نهاية حياته ، كما أن الإنسان مطالب بأن يعمل مهما أبطأت ثمرة العمل ، ومهما فاته إدراك جزاء عمله في حياته ، لا أن يقتصر الإنسان على ما يجنى ثمرته العاجلة أو ما يعود عليه وحده بالخبز وإلا ما استقام أمر الحياة ولا توارثت الإنسانية الحياة جيلا بعد جيل ، ولا ضحى الآباء في سبيل الأبناء أو الأفراد جهودهم في خدمة المجتمع ، ولما جنى اللاحقون ثمرات عمل السابقين ، ولا عمل هؤلاء اللاحقون بدورهم ليجنى من يأتي بعدهم ثمرات أعمالهم^(٤٧) .

والصحراء التي عاشها المسلمون الأقدمون كانت تعاني شحا في الماء ، فلينتهزها الرسول فرصة لمزيد من التعليم . وهنا يعقد مقارنة بين أنواع ثلاثة من التربة^(٤٨) ، النوع الأول منها هو النوع الممتاز الصالح للزراعة ، إذا سقط عليه ماء المطر استطاع أن يستفيد منه فينبت الكأ والعشب الكثير فيستفيد منه الناس ، كما أنه هو الآخر بالطبع يستفيد مزيدا من الجودة . هذا النوع يشبه فئة من الناس تتلقى العلم عن النسيب ذلك العلم الذي هو كالعشب ، فيتعلم ولا تقتصر فائدة تعليمه على شخصه وحده ، وإنما يوظفها في خدمة الآخرين .

أما النوع الثاني ، فهو ذا قاع صلب يمسك الماء فيحتفظ به .. إنه لا يستفيد من الماء ، لكن قيمته أنه بحفظه إياه ، يتيح الفرصة للناس أن يستقوا منه ويرووا أنعامهم وزروعهم ، تماما مثل الفئة الثانية من الناس يتلقون العلم من الرسول ويحتفظون به ليفقهوا الآخرين ويعلمونهم ويكتبون لهم ، ولكنهم لا يعملون بما يعلمون !!

والنوع الثالث من التربة ، هو أسوأ الأنواع ، فلا هو يحتفظ بالماء ولا يستطيع الإفادة أو الاستفادة به .. إنه يتسرب ، مثله كمثل الفئة الثالثة من الناس ، يسمعون التعاليم فلا يعملون بها أبدا ولا هم حتى يحفظونها كي ينقلوها إلى الغير ، فلب سامع أوعى من مبلغ !!

والإسلام كعقيدة ، لا يمكن أن يقف فى التعليم عند حد النصح والإرشاد و" التتظير " ، فالدين المعاملة ، والدين سلوك ، وواقع وتطبيق وهناك العديد من النصوص ليس هنا مجال لذكرها تدور كلها حول معان تطبيقية ، فالذى لم يمنعه صومه أو صلاته أو تعبه عن السلوك الطيب ينتقص من أجره كثيرا ، بل وفى بعض النصوص ، لا تحسب له الصلاة أو غيرها من صور التعبد فى الإسلام ، ومن هنا يحرص الرسول (ﷺ) على حث المسلمين على تعلم حرفة من الحرف أو مهنة من المهن ، وفى جملة ما حث عليه - فضلا عن نصوص سابقة أوردناها - حرفة الفلاحة :

عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سبع يجرى أجرهن للعبد وهو فى قبره ، من علم علما ، أو أجرى نهرا ، أو حفر بيرا أو غرس نخلا ، أو بنى مسجدا أو ورث مصحفا ، أو ترك ولدا يستغفر له بعد موته ، فها هنا ثلاث مسائل مما ينتمى إلى عالم الزراعة ضمن قائمة الأعمال العظيمة التى يدعو الرسول إليها اثنتان منها خاصتان بالإرواء ، والثالثة خاصة بالفلاحة ، بل يمكن إضافة الأولى الخاصة بتعليم العلم أيضا (٤٩) .

ومما يتصل بهذا المعنى أيضا ، ومما يروى كذلك عن أنس أن النبى (ﷺ) ، لما رجع يوما استقبله سعد بن معاذ الأنصارى ، فسأل : ما هذا الذى أرى بينك ؟ فقال : أثر المسحاة أضرب وأنفق على عيالى - فقبل النبى (ﷺ) يده وقال : هذه يد لا تمسها النار (٥٠) . والمسحاة من الحديد والميم زائدة لأنه من المسحو ، الكشف والإزالة (٥١) . وهذا نص يثير الانتباه بالفعل . وما هو أعجب من أن يقبل الرسول يد صحابى

لأنه يضرب الأرض بفأسه ؟ أليس هذا تعليما - وأى تعليم - لضرورة ممارسة الفلاحة ، بل ولشرف هذه الممارسة ؟

وفى موقف آخر يروى عن سويد بن هبيرة الذى قال أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول : وخير المال مهرة مأمورة ، أو سكة مأبورة (٥٢) .

قال فى المختار ، المهر ولد الفرس والجمع أمهار والأنثى مهرة ، السكة : السطر المصطف من الشجر والنخيل (٥٣) . والمأبورة المصلحة . وقد ذكر السيد السمهودى فى جواهر العقدين عازيا للدارقطنى موقفا يعلم من خلاله صحابة رسول الله درسا بليغا لسائر المسلمين إذ قيل أن عمر بن الخطاب افتقد عليا بن أبى طالب فسأل عنه فقيل : ذهب إلى أرض له . فقال : اذهبوا بنا إليه فوجدوه يعمل فعلموا ساعة معه ، ثم جلسوا يتحدثون ، فقال على لعمر : يا أمير المؤمنين رأيت لو جاعك قوم من بنى إسرائيل ، وقال لك أحدهم : أنا ابن عم رسول الله صلى الله (ﷺ) أكانت له أثره عندك ؟ قال : نعم ، قال فأنا أخو رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه . قال : فنزع عمر رداء فبسطه ، فقال : لا والله لا يكون لك مجلس غيره حتى نفترق : فلم يزل جالسا عليه حتى تفرقوا . وعلق السمهودى على ذلك بقوله إنما أراد على بذل الإعلام بما فعله عمر من التفقد له ومجيئه إليه وعمله معه فى أرضه وهو أمير المؤمنين (٥٤) .

بعض المعاملات الزراعية :

كانت الأرض الزراعية مجالا خصبا لتقنين بعض المعاملات الخاصة بها استكمالا لمفهوم الإسلام الشامل ، وليس هنا مجال للتوسع فى هذه القضية إذ مكانها فى كتب الفقه والتشريع ونجتزئ ببعض الأمثلة الموجزة التى اعتمدنا فيها على جهد الباحثين المشار إليهم :

١- بيع ثمار البساتين أول ظهورها (٥٥) : فقد تدعو الحاجة وتعامل الناس إلى المبادرة فى شراء الثمار على الأشجار بمجرد ظهورها إلى الوجود وبدون انتظار إلى نموها أو اكتمال نضجها ، وهذا ما نراه كثيرا فى أشجار البساتين حيث لا تبدو معها

صلاحية الانتفاع بها والإفادة منها لا في مطعم الإنسان ولا في علف الحيوان ، وحيث تكون عرضة للآفات الزراعية والتقلبات الجوية التي قد تأتي عليها كلا أو بعضا .

ومع هذه الاحتمالات الممكنة ، فإن الناس يقبلون على هذا اللون من التعامل .

وفى شريعة الإسلام مكان لهذا النوع من التعامل وبين لما يتيح أن يحاط به من ضمانات ، وما يتميز به من تيسيرات وتسهيلات نابعة من روح الشريعة السمحة التي تأبى الضيق والحرَج ، وتتيح للناس من رخصها ومخارجها ما يهيئ لهم حياة الرغد واليسر والرخاء .

ويرى فقهاء الحنفية أن بيع الثمار قبل ظهورها وهي لا تزال سرا في ضمير الغيب غير جائز لأنه بيع المعدوم ، وقد نهى الرسول (ﷺ) عن ذلك ضمن الحديث الذي رواه الخمسة وصححه الترمذي والحاكم ونصه " لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك " (٥٦) .

أما إذا كان الثمر قد بدا للظهور ، وخرج من حيز العدم إلى واقع الوجود بأى صورة كانت حتى ولو لم يكن صالحا لعلف الحيوان فضلا عن منفعة الإنسان ، فإن للحنفية فيه رأيين أصحهما أنه يجوز بيعه ، وقد استدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : " ومن اشترى نخلا قد أبرت فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، فقد جعله الرسول صلى الله عليه وسلم للمشتري بالشرط من غير أن يقيد بقيد ظهور الصلاح اكتفاء بظهور الوجود ، فدل هذا على جواز بيعه مطلقا ، والحديث متفق عليه (٥٧) .

كذلك احتجوا بما رواه الإمام مالك في موطنه عن عمرة بنت عبد الرحمن رضى الله عنهما ، قالت : " ابتاع رجل ثمرة حائط (أى بستان) في زمن النبي (ﷺ) فعالجه ، وقام حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط أن يضع له أو يقيله ، فحلف ألا يفعل ، قالت عمرة راوية الحديث : وذهبت بالمشتري إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك ، فقال : يأبى ألا يفعل خيرا ، فسمع بذلك رب الحائط ، فأتى النبي (ﷺ) فقال : هو له " (٥٨) .

والحديث دليل على صحة بيع الثمر قبل المعالجة بدليل تصحيح الإقالة المعبر عنها في الحديث بقوله: " هو له " ولولا صحة البيع لما ترتبت الإقالة .. كما يدل على أنه حدثت توقعات سيئة في هذه الصفقة ، وظهر لسبب أو لآخر أن المشتري قد تعرض للخسارة ، فإن من واجب البائع أن ينظر إلى ذلك بعين الرحمن والعدالة وأن يسوى حسابه مع المشتري ، إما بتقيص الثمن ، وإما بفسخ البيع من أساسه ، ورد الثمن كله لصاحبه كما حدث في قصة الحائط المشار إليها (٥٩) .

٢- أرض الحمى : (٦٠) ويقصد بالحمى حماية المرفق العام من أن يملكه الأفراد أو يتداوله نوا المأرب فيقوم ولى الأمر بتخصيص جزء من الأرض لينتفع بها المسلمون عامة ، وبذلك تصبح هذه الأرض مملوكة ملكية عامة ، ولا يجوز أن تصبح محلا للملكية الخاصة .

وقد أجازها الجمهور ، واشترط أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم عددا من الشروط تتمثل فيما يلي (٦١) :

١- أن يحمى الإمام مثل ما حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمصلحة عامة ، وقد حمى عليه الصلاة والسلام النقيع ، وحمى عمر السرف " الربرة " ، وقد ذهب أبو عبيدة إلى أن حديث حماه صلى الله عليه وسلم ينطوى على تأويلين (٦٢) :

أولهما : أن تحمى الأرض للخيل الغازية في سبيل الله ، وقد عمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولنعم الصدقة إلى أن توضع في مواضعها ، وقد عمل بذلك عمر .

وثانيهما : أن تحمى الأشياء التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فيها شركاء : الماء والكلا والنار (رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة والطبراني) ، وقد ذكرت في عدد من الأحاديث .

٢- ألا تكون الأرض المحمية مملوكة لأحد ، فإما أن تحمى في موات أو مباح ، وهذا يكيف الحمى بأنه نقل داخلى في ملكية الأمة من أرض موات أو مباحة للجميع ، إلى أرض مخصصة لمنفعة معينة ولفئات معينة من الأمة ، وبذلك فلا مجال لإجازة التأميم قياسا على الحمى ، لأن التأميم نزع للملكية الخاصة ونقلها إلى الملكية العامة .

٣- ألا يأخذ الوالى من أصحاب الماشية مقابلا لرعيهم فى الحمى ، لقوله صلى الله عليه وسلم (الناس شركاء فى ثلاث) ، وبذلك فالحمى مع أدائه لوظيفة المستودعات العسكرية ، فإنه يهدف إلى نشر العدالة التوزيعية ، وذلك من جانبين (٦٣) :

أ- حماية وتنمية ماشية الصدقة ، ذلك المورد الرئيسى من موارد إعادة التوزيع فى المجتمع .

ب- توفير فرص العمل والرعى للفقراء نوى الدخل المحدود ، وذلك رغبة فى رفع مستوى دخولهم ، وقد يقاس على تلك الوظيفة التوزيعية الثانية فى العصر الحاضر : إنشاء مشاريع حرفية أو إسكانية لتلك الفئة .

وقد سبق أن انتشر هذا الأمر فى الجاهلية كما مر بنا ، فقد كان العزيز فى قومه يعجبه جانب من الأرض نو كلاً ، فيعلن أنه قد حمى تلك الجانب من الأرض ، فيصبح له وحده ، ولا يجرو أحد أن يرعى فيه إبله ، ولما جاء الإسلام هذب هذا الأمر ووضعه فى موضعه الصحيح ، وفى ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى وأبو داود " لا حمى إلا لله ورسوله " أى لا حمى إلا على فعل ما حماه رسول الله لصالح المسلمين كافة ، لا على مثل ما كانوا يحمونه فى الجاهلية (٦٤) .

وقد حمى رسول الله (ﷺ) مكانا قريبا من المدينة اسمه (النقيع) وجعله لخيلى المسلمين من المهاجرين والأنصار للغزو فى سبيل الله ، ولما جاء أبو بكر رضى الله عنه حمى الربذة وهى من قرى المدينة وعلى بعد ثلاثة أميال منها ، وقد حماها لابل الصدقة أى الإبل المجموعة من الزكاة .

وجاء بعده عمر بن الخطاب وحمى مكانا ثالثا اسمه (نقيع الخضعات) ، وهو غير النقيع الذى حماه الرسول (ﷺ) ، وقد حماه رضى الله عنه للخيلى والإبل المعدة للجيش . وكانت كل هذه الأماكن مراعى لكافة المسلمين ، فلما اقتضت مصالح المسلمين الضرورية تخصيصها لخيلى الجيش وإبل الصدقة والجهاد ، كان ذلك هو الحمى (٦٥) . وقد كان الذى ولاه عمر على هذه الحمى مولى يقال له هنى ، وقال :

يا هنى ، ضم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة ، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة . وإياك ونعم بن عفان وابن عوف ، فإنهما أن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع . وإن رب الصريمة ورب الغنيمة يأتيني بعيال ، فيقول : يا أمير المؤمنين ! أشاركهم أنا ؟ لا أبا لك ، فالكلاً أهون على من الدينار والدرهم والذي نفسى بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرا " (٦٦) .

٢- الشركة فى ملكية الأرض والنبات : والقرآن يخبر الناس أن ما خلقه الله فى الكون من نعم وخيرات ، ليست وقفا على طائفة دون طائفة ، وليس مقصورا على جماعة دون جماعة ، بل الخلق كلهم عيال الله وعباده ، والله قد خلق لهم ما فى الأرض جميعا . ويقول : " وسخر لكم ما فى السموات والأرض جميعا .." ويقول " ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما " ، والأموال هنا هى أموال السفهاء ، ولكن الله عبر عنها بقوله : " أموالكم " للإشارة إلى أن للجماعة ولاية على هذا المال تصونه بها إذا كان فى يد سفيه " (٦٧).

وتقرير هذه الحقيقة وتأكيدا فى أكثر من موطن يجعلان الناس يعلمون أن الانتفاع بهذه النعم والخيرات يفتح الأبواب لهم جميعا ، الأرض والسماء . وإذا كان المال مال الله استخلف الإنسان عليه ، وإذا كانت مصلحة الجماعة لها مثل هذه المنزلة من التكريم والتدبير فقد أمر الإسلام كذلك إمكان اتخاذ بعض الوسائل والإجراءات التى توسع معنى الشركة فى الملكية (٦٨) .

وأظهر الأمثلة على ذلك ما أشار إليه الرسول (ﷺ) فى حديث الناس شركاء فى ثلاث : الماء والكلاً والنار " وهذا يفيد أن كل إنسان له حق الاستفادة من هذه المواد الطبيعية لحاجة الناس إليها جميعا . وقد كرر الفقهاء أنه لا يجوز أن يستأثر بها إنسان دون بقية الناس إلا بعد إحرازها فى الآنية أو ما أشبهها ، فإذا أدت الملكية الشخصية للأشياء إلى أن تحبس عن الناس ، أو يتحكم مالكاها فى ثمنها وتوزيعها

بحيث يتضررون من ذلك وهم في حاجة إليها ، كان للدولة أن تحول دون هذا الاحتكار ، وجاز لها أن تتخذ الوسائل الكفيلة لإشراك الناس جميعا في الاستفادة منها .

ونذكر الثلاثة (الكلاً والماء والنار) ، هو للتمثيل ، لا للحصر ، بدليل أن ثمة أكثر من رواية لهذا الحديث تذكر تلك الأمور أربعة - لا ثلاثة - إذ يمثل بهذه الأمور الثلاثة ، لا ينظر إلى أعيانها ، أى لا ينظر إلى الكلاً بعينه ٠٠٠إخ ، بل ينظر إلى ما فيها من خصائص الملك العام ، أى إلى أنها من صنع الله ، لا من صنع أحد من البشر ، وأنها مبذولة النفع بدون كد (١٩) ، وأن نفعها يعود على المجموع ٠٠٠إخ ، فالكل ليس شركة بين الناس لأنه كلاً ، بل لأنه يتضمن الخصائص التي ترشحه لوصف الملكية العامة ، وكذلك الماء والنار .

فنظر المشرع الحكيم عليه السلام ، هو نظر على خصائص وحقائق أزلية دقيقة لا إلى أجرام الأشياء وأعيانها الظاهرة ، وما نكر تلك الأشياء بعينها إلا من قبيل حكمة المعلم حين يختار أمثلة من واقع البيئة التي يخاطبها ، وهذا هو ما فهمه أئمة المسلمين وقرروه في شرح هذا الحديث وغيره :

- ففى شرح أبى عبيد (٢٠) لمعنى أن الكلاً شركة بين الناس يقول : " وذلك أن ينزل القوم فى أسفارهم وبواديه من الأرض ، فيها النباتات الذى أخرجه الله للأنعام ، مما لم ينصب فيه أحد بحرث ، ولا غرس ، ولا سقى ، فليس لأحد أن يحتظر منه شيئاً دون غيره ، ولكن ترعاه أنعامهم ، ومواشيهم ، ودوابهم معا " . فهو ينظر فى شركة الكلاً إلى أنه من صنع الطبيعة ، أى ينظر إلى خصائص ، لا إلى غيرها .

- وفى شركة الماء ، نكروا إياحة الأنهار الطبيعية ، والعيون ونحوها ، والمياه المجتمعة من الأمطار فى أرض مباحة ، فلكل أحد أن يسقى منها ما شاء ، متى شاء ، وليس أحد أحق بها من أحد (٢١) .

وواضح أنها شركة قائمة على أن الماء من صنع الله - بقوانين الطبيعة - وعلى أنه مبذول فى مصادره بيسر ، وعلى أن الحاجة إليه عامة ، إذ تتعلق به حياة الإنسان ، والحيوان ، والنبات ، وقد صدر البخارى باب (الشرب) بأيتين لهما

دلالتها على تعلق نظر الفقهاء بالخصائص ، وأولاهما قول الله سبحانه وتعالى (أفرايتم الماء الذي تشربون ؟ أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون) الواقعة / ٦٨ ، ٦٩ ، والثانية قوله تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون) الأنبياء / ٣٠

فإذا كانت تلك المياه في أرض مملوكة ، فالماء شركة بين صاحب الأرض وغيره ، غير أن صاحب الأرض يكون له حق التقدم على سواه ، فيسقى زرعه وشجره وماشيته ، وما يفضل عن ذلك فهو لغيره ، وليس له أن يمنعه ، ولا أن يبيعه ، لأنه لا يملكه بملك الأرض . وإذا كان ذلك هو ما يفهم من توافر خصائص الشركة في هذا الماء ، فإنه هو الذي قرره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله " لا تمنعوا فضل الماء " ، وقوله " لا يباع فضل الماء " رواه مسلم .

٤- الملكية الخاصة ، وقد أقر الإسلام الملكية الخاصة وأخذ بها ، وبني كثيرا من أحكامه على الاعتراف بها والتشجيع عليها (٧٢) .

والملكية على قسمين في الإسلام : تامة وناقصة ، وتتضمن الملكية التامة ملكية الرقبة والمنفعة معا ، أما الملكية الناقصة فتتضمن ملكية المنفعة وملكية الرقبة وحدها .

والقول بأن الملكية الخاصة في الإسلام ليست أصلية ، فلأن المالك لا يتصرف فيها على هواه ، ويمكن القول أنها ملكية ظاهرية للإنسان ، لأنها خاضعة لشروط المالك الأصلي وهو الله .

وفى إقرار الملكية الخاصة الظاهرية ، يقول الله تعالى : (إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم) التغابن / ١٥ ، ويقول (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية قلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) البقرة / ٢٧٤ .

وقوله صلى الله عليه وسلم " كل المسلم على المسلم حرام ، دمه ، وماله ، وعرضه " صحيح مسلم .

أما فيما يفيد الملكية الأصلية التي لله ، فيقول الله تعالى : (الرحمن على العرش استوى ، له ما فى السموات وما فى الأرض وما بينهما وما تحت الثرى) طه / ٥ ، ٦ .

وقد اقتضت حكمة الله أن يستخلف الإنسان فى الأرض ، فقد قال تعالى (وهو الذى جعلكم خلائف فى الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم) الأنعام / ١٦٥ .

فالملكية الخاصة ترجع إلى حيازة مال عام ، اقتضت طبيعة العمران وقوانين فطرة الإنسان - فطرته العقلية ، والروحية ، والحسية - أن يكون تمييزه وحيازته بيد الأفراد ، على أن يتقيد كل فيما يحوز بمصلحة الجماعة وتوجيه مبادئها ، ومن هنا يمكن أن نتبين فى الملكية الخاصة العناصر التالية (٣) :

١- عمومية المال فى النصيب الذى يحرزه الفرد ، وهو مقتضى ما أشرنا إليه من أن المال مال الله ، وهو من الله للناس .

٢- عنصر الحيازة والاختصاص فى الملكية الخاصة ، إذ لا يتصور ملكية شئ دون احتوائه والاختصاص به ، وتوكيدا لذلك جاء الإسلام بتقرير عصمة المال فى يد صاحبه .

٣- عنصر السلطان ، إذ مقتضى الملكية أن ينفرد المرء بسلطة التصرف فيما له ، لا يتقيد فى ذلك إلا برعاية مصلحة الجماعة ومثلها العليا .

٤- تكليف الفرد أن يعتبر ما يفضل عن حاجته هو لمصلحة الجماعة ينفق منه حيث أمر الله ، فمن حق الفرد فى ماله أن ينفق منه على نفسه وعلى من تلزمه نفقتهم شرعا فى غير سرف ولا تقتير ، يقول صلى الله عليه وسلم " يقول ابن آدم : مالى مالى ! وهل لك يا ابن آدم من مالك إلا ما أكلت فأنتيت ؟ أو لبست فأبليت ؟ أو تصدقت فأمضيت ؟ " رواه مسلم .

٥- الأراضى المفتوحة : ومن الضرورى الكشف عن موقف الرسول (ﷺ) من الأراضى المفتوحة لأن هذه السياسة كانت بطبيعة الحال ، القاعدة التى انطلق منها الفقهاء والحكام المسلمون فيما بعد فى تحديد أوضاعها ، بالإضافة إلى ما نعلمه من علاقة ملكيات الأراضى بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى واكبت انتشار الإسلام ، ذلك أن الأرض الزراعية كانت المصدر الرئيسى لحياة الغالبية العظمى للسكان آنذاك ، وكانت الضرائب على الأرض وعلى منتجاتها الزراعية تشكل المورد الأساسى والثابت لخزانة الدولة الإسلامية (٧٤) .

وقد اختلفت أحوال ودخول الأراضى حظيرة الإسلام ، فبعضها فتح بالقوة ، وبعضها بالصلح والآخر بدون قتال ، ولذلك نجد سياسات ثلاث :

(أ) فأما الأراضى المصادرة فقد تمت معاملة أهلها وفقا لاتجاهاتهم نحو المسلمين ، وعلى سبيل المثال ، فقد غدر اليهود باليهود وظلوا معادين للإسلام . ومن هنا طلب النبى من بنى النضير أن يجلوا من أرضهم لمخالفتهم العهد ، فلما رفضوا حاصرهم الرسول إلى أن استجابوا وتم الصلح على أساس أن يكون لهم " ما حملت الإبل إلا الحلقة والآلة ولرسول الله أرضهم ونخلهم " (٧٥) .

(ب) ثم هناك الأراضى التى قسمت أرضها أو غلتها بين المسلمين وأصحابها ، وكان فتح هذه الأراضى إما صلحا أو بدون قتال ، مثل (٧٦) : فذك ، وأراضى الكتابيين فى البحرين و هجر ، على أن قسما منها فتح عنوة ، ولكن عوملت كأرض الصلح مثل خيبر ووادى القرى (٧٧) .

(جـ) إبقاء ملكية الأرض لأصحابها وإقرارهم عليها بعد أن يؤدوا ما عليهم من أموال. وقد تم فتح هذه الأراضى بالطرق الشائعة الثلاث (عنوة ، صلح ، بدون قتال) (٧٨) .

ويؤكد محمد على نصر الله بعد استقرائه للتفاصيل الخاصة بسياسة الرسول (ﷺ) تجاه الأراضى المفتوحة أن هذه السياسة كانت تتسم بالمرونة والتنوع إلى حد كبير ، إذ تحكمت فيها الظروف المحيطة بالجماعة الإسلامية الفتية ، أو بظروف

الأرض المفتوحة نفسها من حيث موقعها الجغرافي (وقوعها في الحجاز ، أو في الجزيرة العربية أو خارجها .. في شمال الجزيرة أو في جنوبها ، أو طبيعتها الزراعية) ، أو جنسية سكانها (عرب أو غير عرب) أو ديانتهم (صاروا مسلمين أم ظلوا أهل كتاب) أو كيفية فتحها (عنوة ، صلحا ، بدون قتال) أو موقفهم من الدعوة والمسلمين (غدروا أم التزموا بالمواثيق والمعهود) وهكذا ..

ويلاحظ كذلك أن الرسول كان يتخذ إجراءاته انسجاما مع هذه الظروف ووفقا لمصلحة المسلمين والدعوة الإسلامية أولا ، ولتطمين مصالح الناس الساكنين في الأراضي المفتوحة - قدر المستطاع - ثانيا ، غير أن الهدفين الرئيسيين وهما نشر الرسالة الإسلامية (الجهاد) وحماية المسلمين وضمان حياتهم المعاشية كانا المحور الأساسى الذى تدور عليه سياسة الرسول بصفة عامة (٧٩) .

ولعل قصة أرض السواد بالعراق توضح منظور وفهم عمر بن الخطاب الموقف الذى يجب أن يتخذ حيالها : فعقب فتح العراق والشام ، كتب سعد بن أبى وقاص إلى الخليفة عمر ابن الخطاب يخبره أن الناس معه سألوه أن يقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم من المدن وأهلها والأرض وما فيها من شجر أو زرع ، وكان عمر يرى هذا الرأى فيما يتعلق بما غنمه المسلمون من سلاح أو أموال منقولة ، أما فيما يتعلق بالأرض وسكانها ، فكان لعمر رأى آخر فيما يتصل بالسكان ، رأى ألا يسترقوا وأن يكتفى منهم بالجزية (٨٠) .

وفىما يتعلق بالأرض ، كان عمر يرى أنه بعد أن قوى الإسلام وانتظم للجند عطاء لم يعد من المصلحة أن تقسم الأرض من هذا النوع على الفاتحين كما يقسم السلاح والكراع ، ورأى أن من الأوفق أن تبقى هذه الأرض ملكا للدولة وأن يفرض عليها الخراج يدفعه زارعوها ليكون هذا الخراج مصدرا للمال الذى يحتاج إليه المسلمون فى دفع العطاء والمرتببات ونشر الدين والإنفاق على مصالح المسلمين .

وانضم إلى عمر بعض قادة المسلمين كعلى وعثمان وطلحة ومعاذ ولكن المعارضة كانت شديدة عنيفة يقودها عبد الرحمن بن عوف ، والزبير ، وبلال ، فقال

لهم عمر : لو قسمت هذه الأرض لم يبق لمن بعدكم شيء ، فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض قد قسمت وورثت عن الآباء وحيزت ؟ ما هذا برأى ، فما يسد به الثغور ؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟

وأجابه معارضوه : كيف تقف ما أفاء الله علينا بأسياقنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا ولأبنائهم وأحفادهم (٨١) ؟

وارتضى الفريقان أن يحتكما إلى عشرة من أشرف الأنصار ، نصفهم من الأوس ونصفهم من الخزرج ، ووقف عمر يشرح للمحكمين القضية ، فقال بعد أن حمد الله وصلى على رسوله :

إني لم أزعجكم إلا لأن تشركوا في إمامتي ، فيما حملت من أموركم ، فإني واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقررون بالحق ، خالفني من خالفني ، ووافقني من وافقني .. إنني أرى أن نحبس هذه الأرض بعمالها ، ويفرض على الأرض الخراج ، وعلى العمال الجزية ، ويكون ذلك فينا للمسلمين من المقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم . رأيتم هذه الثغور لا يبد لها من رجال يلزمونها . رأيتم هذه المدن لا بد أن تشحن بالجيوش فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأراضون وما عليها ، وتلا عمر قوله تعالى :

(مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَمَا لَا يَكُونُ ذَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَعْيُنَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ . لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ . وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنًا نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ، وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ

لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ (٨٢) .

ووضح عمر أن الآية الأولى من هذه الآيات الأربعة عامة ، وأن الثانية خاصة بالمهاجرين ، وأن الثالثة خاصة بالأنصار ، وأن الأخيرة خاصة بمن يجئ بعد ذلك وأن مقتضى هذا أن لهؤلاء جميعا حقا في الفئ ، فكيف يأخذه البعض ويحرم منه آخرون ؟ ومما قاله في ذلك : ما أحد من المسلمين إلا له في هذا الفئ حق إلا عبدا مملوكا . ووافق جميع المحكمين عمر على رأيه (٨٣) .

ومن هنا كتب عمر إلى سعد " أن أقر الفلاحين على حالهم إلا من حارب أو هرب منك إلى عدوك ، وأجر لهم ما أجرته للفلاحين قبلهم . وإذا كتبت إليك في قوم فأجروا أمثالهم مجراهم . أما من سوى الفلاحين ، فذاك إليكم ما لم تغنموه - أي تفتحوه - ومن ترك أرضه من أهل الحرب فخلاها فهي لكم ، فإن دعوتوهم وقبلتم منهم الجزاء ورددتوهم قبل قسمتهما فنلك ، ومن تدعوهم ففئ لكم لمن أفاء الله ذلك عليه " (٨٤) .

وتفد سعد أوامر عمر هذه ، وترتب على تنفيذ هذه السياسة أن بقيت للفلاحين أرضهم واعتبروا من أهل الذمة ، سواء منهم من أقام بأرضه أثناء الحرب ومن فر منها جزعا ثم عاد بعد الحرب إليها . وكذلك ردت الأرض المملوكة للذين اشتركوا في الحرب من الفلاحين وغير الفلاحين ، ثم دعاهم سعد إليه واعتبرهم من أهل الذمة . ولما يكن قد قسم أرضهم بين المسلمين . أما الأراضي التي كانت لآل كسرى ولمن اشترك في الحرب من الأمراء والأشراف والدهاقين ، فاعتبرت ملكا خاصا للدولة ، حرم التعامل فيه ، وأبيح للفلاحين من أهل العراق استغلاله لقاء أجر يدفعونه لخزانة الدولة . وقد أجرى هذا الحكم على الأراضي المملوكة لبيوت النار . فأما المناقع العامة من مجارى المياه وسكك البريد فكانت ملكا عاما ، حرمة التعامل فيه قائمة بحكم المنفعة التي خصص لها (٨٥) .

أدى هذا التنظيم إلى تدفق الأموال في خزانة الدولة من مصادر شتى ، من الخراج والجزية وأجر الأرض المملوكة للدولة ، وأجرى العطاء من هذه الأموال على الجند وأهلهم بالكوفة والبصرة وسائر مصالح المسلمين . وكان هؤلاء الجند يودون لو قسمت أرض السواد بينهم وصارت ملكا لأفرادهم ولذويهم من بعدهم . ولم يكن سخاء العطاء الذى يصيبهم ليمنعهم من أن يفتحوا الولاة بهذه الرغبة ، لكن عمر كان يأبى عليهم ما يطلبون من ذلك ، وإنما أبى عمر منذ اليوم الأول أن يجعل الأرض قسمة بين الجند حتى لا يركنوا إلى الزراعة ويألفوا حياة الاستقرار ، فإذا دعوا إلى قتال اتقلوا عنه ، على حين لا تزال الدولة فى حاجة إلى قوتهم وحماستهم ، والى جيش تام العد دائم الأهبة ، وكيف لأمير المؤمنين أن يطمئن إلى استقرار جنده وقد يرجع الفرس غدا لثأرهم ، وقد يثيرون العراق كما أثاروه من قبل (٨٦) ؟ .

ومن الطريف أن نشير إلى أن قرار عمر المذكور قد أثار حفيظة بعض المستشرقين مثل Hartman الذى وجه إليه نقدا قاسيا ، وهو يرى إن عمر إما أنه (قصدا أو عفوا) قد عمد إلى توجيه النصوص القرآنية لتبرير قراره ، أو أن الرواية مختلقة من أساسها (٨٧) .

ويرد أحد الكتاب العرب المحدثين على هذه المناقشات فى تفسير النصوص القرآنية بقوله : " بأن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية هى التى حسمت موقف عمر هذا ولكن مع هذا يشير إلى أن الخليفة كان حريصا على تقديم نص قرآنى لأولئك الذين تحصنوا بالنصوص القرآنية فى معارضته " (٨٨) . ويشبه أحمد أمين موقف عمر بهذا الخصوص بأقرب شئ إلى ما يعبر عنه الآن بالاسترشاد بروح القانون لا بحرفيته (٨٩) . بينما يرى المستشرق (هل) أن عمر لو استجاب لمطلب التقسيم لتحول الجيش إلى طبقة ملاك للأراضى ولنتج عن ذلك أن تصبح البلاد بؤرا خربة بسبب إهمال ملاكها القدامى ولتفشى الرق فيها . ويعطى القرار المذكور أثارا بعيدة فى تطور الدولة الإسلامية . وإلى مثل هذا رأى يذهب المستشرق الفرنسى كلود كاهن ، رغم أنه يثير شكوكا حول الروايات المتواترة حول المناقشات المتعلقة بكيفية استخدام الفئ وفقا لما قرره عمر بن الخطاب وعلى نحو ما فعلت الدول السابقة للإسلام . على

أنه من ناحية أخرى يرى أنه كان يستحيل أن تستحدث ملكيات فردية خارج الجزيرة العربية . لذلك فقد طالبت الدولة بملكية الأراضي المفتوحة وعهدت بها إلى مالكيها القدامى شريطة أداء الخراج .

ونحن نتفق مع ما أكده أحد الكتاب العرب من أن عمر بقراره هذا " استطاع بمهارة فائقة أن يضع من التشريعات ما يجعل الملكية الفردية شيئاً وهمياً ، استناداً إلى ما استنه رسول الله وإلى روح الإسلام " و " جعل عمر بن الخطاب الدولة فوق الجيش وفوق الأحزاب ، وصارت الملكية في الدولة الإسلامية ملكية جماعية يوزع دخلها أو ريعها على أبنائها حسب الفئات والنظم التي لاعمت العصور والظروف حينذاك " (٩٠) . ومن هنا فإن محمد عمارة يرى أن سبب رفض عمر لما كان يراد لهذه الأرض من التقسيم ، لم يكن مبعثه تعلق الخليفة بالعدالة الاجتماعية بمعناها المجرى والمثالي ، ولا كراهة تحول الشعوب الأعجمية إلى أرقاء فحسب ، إنما كان لا يريد أن تتحول هذه الثروة الزراعية والبشرية إلى ملكية خاصة ينفرد بها والتمتع بثمراتها الجنود الفاتحون (٩١) .

ومنذ الفتح العربي لمصر ، وبعد معاهدة بابلون الأولى أوائل سنة ٢٠ للهجرة (٦٤١ م) ، وكذلك معاهدة بابلون الثانية في أواخر سنة ٢٠ هـ (٦٤١ م) ، اعترف العرب بالملكية الشخصية وترك أملاك المصريين وإيقاتها في أيديهم ، ولم يتم تقسيمها بين الفاتحين ، بل إن معاهدة بابلون الأولى كانت بمثابة تنظيم العلاقة بين الفاتحين العرب من ناحية والمصريين أهل البلد من ناحية أخرى (٩٢) .

وقد وضع العرب في اعتبارهم أنهم لم يأتوا لمحاربة أهل البلاد بل إنهم أتوا لمحاربة الروم ، ولذا لم يدخل المصريون طرفاً في هذا الصراع .

وقد أورد لنا الطبري ومن نقل عنه من المؤرخين مثل ابن تغرى بردى وغيره نص الأمان الذي منحه عمرو بن العاص لأهل مصر ومضمونه :

" بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم ونسائهم وصلبيهم وبرهم وبحرهم ، لا يدخل عليه

شئ من ذلك ولا ينتقص ولا تساكنهم النوبة وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح ، وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ماضى لصوتهم (لصوصهم) ، فإن أبى أحد منهم أن يجيب ، رفع عنهم بقدر ذلك ، ومن دخل فى صلحهم من الروم والنوبة فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ، ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم ثلاثا فى كل ثلث من السنة جباية ثلث ما عليهم لهم على ما فى هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخليفة وذمة أمير المؤمنين وذمة المؤمنين " .

ومن هذا النص تتضح لنا أمور مهمة ، حيث لم يغير العرب من الأوضاع السائدة قبل الفتح إذ احتفظوا بالحالة الراهنة كما هى عليه من قبل واعترفوا بالملكية الخاصة وتركوا للمصريين أراضيهم بأيديهم ، ويعتبر هذا منتهى الذكاء والحنكة السياسية من الخليفة عمر ابن الخطاب ، حيث أراد أن يبقى العرب أمة حربية لا يشغلهم بأمر الزراعة والاستقرار من ناحية إلى جانب إدراكه أن العرب لم يكن لديهم دراية كافية بالزراعة ، هذا إلى جانب كسب ود أهل البلاد وضمهم إلى صف المسلمين الفاتحين ، ولكن حكومة العرب استولت على الأراضي التي كان يمتلكها الأباطرة امتلاكاً خاصاً ، وتصرفت فيها بالصورة التي يرغبون فيها (٩٣) .

٦- الإيجار والمزارعة (٩٤) : ويكاد ينعقد إجماع الفقهاء على جواز الإيجار والمزارعة كأسلوبين بديلين لاستغلال الأرض فى الإسلام ، والمراد بالمزارعة ، أن يشترك مالك الأرض مع الذى يعمل عليها فى الناتج بمعنى أن الربح يقتسم بينهما بنسبة يتم الاتفاق عليها تبعاً لمدى مساهمة المالك فى نفقات الإنتاج . وفى هذا يتفق أبو حنيفة ومالك والشافعى وأبو يوسف وغيرهم فى جواز كراء (إيجار) الأرض . أما المزارعة فإن الإتفاق على جوازها هو الأمر الغالب .

ومع ذلك فإن ابن حزم أنكر هو وبعض الفقهاء جواز إجارة الأرض على أساس أن رسول الله (ﷺ) قال : " من كانت له أرض فليزرعها أو يمنحها ، فإن أبى فليمسك " . ورغم ضعف سند ابن حزم حيث لم يثبت على وجه اليقين صحة رواية

الحديث ، فإن البخارى قد روى عن عمرو بن دينار قال : قلت لطاؤوس : لو تركت المخابرة (أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع) ، فإنهم يزعمون أن النبي (ﷺ) لم يسه عنها ولكن قال " أن يمنح أحدكم أخاه ، خير له من أن يأخذ عليها خراجا معلوما " (٩٥) .

وفضلا عن ذلك ، فإن النهى عن الإيجار أو ربح الأراضى الزراعية يخالف الإجماع ، فالأرض عين تنمى بالعمل ، فجازت المعاملة عليها ببعض نعماتها ، فأصحاب الأرض قد لا يقدرّون على زراعتها والعمل فيها ، والمؤجرون يحتاجون إلى زراعتها ولا أرض لهم ، فاقتضت حكمة الشرع جواز تحقيق المنفعة من الأرض والشارع لا ينهاى عن المنافع وإنما ينهاى عن المضار والمفاسد .

ولعل مصلحة المجتمع الإسلامى هى التى تحدد أسلوب استغلال الأرض وجميع عناصر الإنتاج وخصوصا أن معاملة رسول الله (ﷺ) لأهل خيبر بشرط مما يخرج منها من زرع أو ثمر ، إنما هو أخذ بأحد أساليب استغلال الأرض وإن كان ذلك لا يعنى رفض أسلوب الإيجار .

٧- الوقف : وقد اختلف الفقهاء فى المقصود بالوقف ، ففى نظر أبى حنيفة : الوقف هو حبس العين على ملك الواقف ، والتصديق بالمنفعة " ، وذلك بناء على مذهبه فى أن حقيقة الوقف تبرع للجهة الموقوف عليها ، بمنافع الموقوف دون عينه التى تبقى جارية بملك الواقف (٩٦) .

وعند الصاحبين ، فالوقف هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى ، والتصديق بالمنفعة " ، وذلك بناء على نظريتهما فى أن الموقوف يخرج بالوقف عن ملك الواقف . كما عرف الفقهاء الوقف بأنه " إعطاء عين لمن يستوفى منفعتها والانتفاع بها ، أو الانتفاع بها فقط على وجه التأييد ، وقد يكون ذلك على وجه التوقيت (٩٧) .

ولعل أحسن تعريف للوقف ما عرف به ابن قدامة المقدسى (ت ٦٢٠م) أحد أعلام الحنابلة وكبار فقهاءهم الوقف بأنه : تحبىس الأصل ، وتسبيل الثمرة " ، ولعل هذا التعريف ، مأخوذ من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب :

أحبس أصلها ، وسبل ثمرتها " ، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح الناس لسانا وأوضحهم بيانا ، وأعلمهم بالمقصود من قوله للدلالة على معنى الوقف .

ومما لا شك فيه أن وقف الأرض يسهم في منع تفاوت دخلى بين المجاهدين وغيرهم ، كما يسهم في عدالة توزيع هذا المورد المهم بين الأجيال ، بالإضافة إلى توفيره موارد ضخمة للدولة ، وتمكنها من أداء عمليات إعادة التوزيع فى المجتمع ومساعدة ذوى الدخول الضعيفة ، والإنفاق على الوظائف المناطة بها كتنشر الأمن الداخلى والخارجى ، ورفع علم الجهاد ، وإنشاء المرافق الأساسية والعامه ، والصرف على موظفيها وغير ذلك ، كما تمكنها من استخدام ذلك كسياسة مالية تؤثر على النشاط الاقتصادى فى المجتمع بما يحقق المصالح العامة ، بجانب أن الوقف لا يشجع المجاهدين على ترك الجهاد لمتابعة استثمار الأراضى الموزعة لهم (٩٨) .

وهذه الآثار يمكن تحقيقها أيضا مع رأى القائلين بتخيير الإمام ، وذلك إن اختار الإمام الوقف ، وقال بهذا الرأى أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثورى وابن المبارك ويحيى بن آدم وأبو عبيد ، وأحمد فى الرواية المشهورة عنه (٩٩) . ويجمع هذا الرأى مزايا ويتلافى سلبيات ، كل من الوقف والقسمة ، ويمكن من خلاله مراعاة ظروف المجتمع ، مثل : مدى وجود موارد تتفق منها الدولة على المصالح العامة ، ومساحة الأرض المفتوحة ، ونوعية النشاط الإنتاجى الذى يلائمها ، وأوضاع المجاهدين الفاتحين وخبراتهم فى استغلال تلك الأرض ، وأوضاع أهل البلاد المفتوحة ، ومقدار الغنائم المنقولة ، ونصيب كل فاتح منها وغير ذلك (١٠٠) .

ولم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وقف ، وذلك استجابة لروح الإسلام الذى عمل على وجود الصلة العامة بين الإخوة المسلمين ، وجعلهم متكافلين فيما بينهم وأمرهم بالتعاون فى قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) المائدة / ٢ ، واعتبار الصلة العامة لا تتعارض مع الصلة الخاصة ، بل دعا الإسلام إلى مراعاتها فقال سبحانه (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله) الأنفال / ٥٧ .

قال شاه ولي الله الدهلوى الهندى : " استنبط النبى صلى الله عليه وسلم الوقف لمصالح لا توجد فى سائر الصدقات ، فإن الإنسان ربما يصرف فى سبيل الله مالا كثيرا ، ثم يفتى ، فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى ، وتجيئ أقوام آخرون من الفقراء ، فيبقون محرومين ، فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شئ حبسا للفقراء وابن السبيل ، يصرف عليهم مناقعه ويبقى أصله " (١٠١) .

وفى مغازى الواقدى أن أول صدقة موقوفة كانت فى الإسلام ، لأرضى (مخيريق) التى أوصى بها إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال : " وذلك وصية مخيرق اليهودى ، له عند إسلامه يوم أحد ، وكانت سبع حوائط (الحائط ، حديقة النخل) .

وروى عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل سبع حيطان له بالمدينة صدقة على بنى عبد المطلب ، وبنى هاشم . رواه البيهقى فى السنن الكبرى ، ج ٦ .

وممن ثبت عنه الوقف من الصحابة ، عمر بن الخطاب ، قال ابن عمر : خرج عمر يوما إلى حائطه ، فرجع وقد صلى الناس العصر ، فقال : " إنا لله وإنا إليه راجعون ! فاتنى صلاة العصر فى الجماعة ، أشهدكم أن حائطى على المساكين صدقة " (١٠٢) .

ومنهم كذلك ، عثمان بن عفان ، حيث روى أنه ترك صدقات كان يتصدق بها بيراديس وخيبر ، ووادى القرى ، قيمتها مئتا ألف دينار .

وممن ثبت عنه الوقف أيضا ، عبد الرحمن بن عوف ، فقد روى أن أهل المدينة أصبحوا ذات يوم ، فسمعوا رجة عظيمة ، فسألت عائشة عن هذه الرجة ، فقيل لها : إنما هى غير لعبد الرحمن بن عوف ، فقد أقبلت وعليها تجارة له . قالت عائشة : أما أتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كأتى بعد الرحمن بن عوف على لاصراط ، يعيل به مرة ويستقيم أخرى ، حتى يفلت ولم يكد ، فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف ، فقال : " هى وما عليها صدقة " ، فقال الرواة : " وكان عليها أفضل منها ، وكانت العير خمسمائة راحلة . . . " (١٠٣) .

الهوامش

- ١- صحيح البخارى ، مطابع الشعب ، ١٣٧٨هـ ، ج٣ ، ص ١٣٥ .
- ٢- إرشاد السارى ، ج٤ ، ص ١٧٢ .
- ٣- المفصل ، ج٧ ، ص ٢٦-٢٧ .
- ٤- الكتانى : نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية . دار الكتاب اللبنانى ، بيروت د.ت ، ج٢ ، ص ٤٥ .
- ٥- المرجع السابق ، ص ٤٣ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- ٧- المرجع السابق ، ص ٤٧ .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- ٩- المرجع السابق ، ص ٤٩ .
- ١٠- المرجع السابق ، ص ٤٩-٥٠ .
- ١١- المرجع السابق ، ص ٥٠ .
- ١٢- هود / ٦ .
- ١٣- الملك / ١٥ .
- ١٤- أحمد محمد الحوفى : من أخلاق النبى ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٨٨ .
- ١٥- الودية : فرخة النخلة الصغيرة .
- ١٦- التراتيب الادارية ، ج٢ ، ص ٩٢ .
- ١٧- صحيح البخارى ، ج٣ ، ص ١٣٥ .
- ١٨- زيدان عبد الباقي : العمل والعمال والمهن فى الإسلام ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٥ .
- ١٩- صحيح البخارى ، ج٣ ، ص ١٤٠ .
- ٢٠- المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

- ٢١- لسان العرب ، ٣- ، ص ٢٠٤٤ .
- ٢٢- عبد الله أبو السعود : فقه العبادات ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٣٩ .
- ٢٣- المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .
- ٢٤- يجب أن نفهم من هذا أنه يفيد شدة استحباب رفع اليدين بقوة في هذه الصلاة ذلك لأنه قد ثبتت بأدلة كثيرة أن الرسول كان يرفع يديه في أدعية كثيرة ، أنظر : صحيح البخارى ، ٢- ، ص ٣٩-٤٠ .
- ٢٥- مجاديع : النجوم التى يقترن ظهورها بسقوط المطر .
- ٢٦- نوح / ١٠-١١ .
- ٢٧- هود / ٥٢ .
- ٢٨- فقه العبادات ، ص ٢٤١ .
- ٢٩- صحيح البخارى ، ٢- ، ص ٣٩ .
- ٣٠- فقه العبادات ، ص ٢٤١ .
- ٣١- حاجب الشمس : ضوء الشمس ، وسمى الضوء حاجب لأنه يحجب رؤية جرمها .
- ٣٢- فقه العبادات ، ص ٢٤٢ .
- ٣٣- الكن : الوقاء ، كالييت ونحوه .
- ٣٤- أصابتهم السنة : يعنون به أصابتهم السنة المجذبة . لسان العرب ، ٣- ، ص ٢١٣٠ .
- ٣٥- القزع : قطع من السحاب رفاق كأنها ظل إذا مرت من تحت السحابة الكبيرة ، والمعنى المقصود هنا أى القطعة من الغيم . لسان العرب ، ٥- ، ص ٣٦٢٠ .
- ٣٦- الجوية : هى الحفرة المستديرة الواسعة ، أى حتى صار الغيم والسحاب محيطا بأفاق المدينة . لسان العرب ، ١- ، ص ٧١٨ ، صحيح البخارى ، ٢- ، ص ٤٠ .
- ٣٧- ابن قيم الجوزية : الطب النبوى ، بغير بيانات ، ص ١٦٢
- ٣٨- الدفاع : إسهام العرب والمسلمين فى الصيدلة ، ص ١٤٨
- ٣٩- الطب النبوى ، ص ٢٨٩

- ٤٠- المرجع السابق ، ص ٢٦٦
- ٤١- المرجع السابق ، ص ٢٧٠
- ٤٢- المرجع السابق ٤ ، ص ٢٧٩
- ٤٣- المرجع السابق ، ٢٨٨
- ٤٤- صحيح البخارى ، ١-ح ، ص ٢٤.
- ٤٥- المزمّل /٢٠.
- ٤٦- سعيد إسماعيل على : العمل فى الفكر التربوى الإسلامى ضمن بحوث المؤتمر الفكرى الثانى للتربويين العرب . بغداد حزيران ، ١٩٧٨ ، ص ٨.
- ٤٧- محمد كامل حنة : القيم الدينية والمجتمع . سلسلة اقرأ (١٨٦) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧٤.
- ٤٨- صحيح البخارى ، ١-ح ، ص ٣٠.
- ٤٩- التراتيب الادارية ، ٢-ح ، ص ٤٢.
- ٥٠- المرجع السابق .
- ٥١- لسان العرب ، ٦-ح ، ص ٤١٩٨.
- ٥٢- التراتيب الإدارية ، ٢-ح ، ص ٤٣.
- ٥٣- لسان العرب ، ٣-ح ، ص ٢٠٥١.
- ٥٤- الترتيب الإدارية ، ٢-ح ، ص ١٠٢.
- ٥٥- محمد الشرقاوى : بيع ثمار البساتين أول ظهورها ، مجلة الأزهر ، ج-٣ ، السنة ٤٥ ، ربيع أول ١٣٩٣هـ- أبريل ١٩٧٣ ، ص ٢٢٣ وما بعدها .
- ٥٦- المرجع السابق ، ص ٢٢٤.
- ٥٧- المرجع السابق
- ٥٨- نفس المرجع .
- ٥٩- نفس المرجع .
- ٦٠- عبد الهادى النجار : الإسلام والاقتصاد ، سلسلة عالم المعرفة (٦٣) ، الكويت ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٦٤.

- ٦١- المرجع السابق ، ص ٦٥ .
- ٦٢- المرجع السابق .
- ٦٣- المارودي ، الأحكام السلطانية ، دار الفكر ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٦٠ .
- ٦٤- المرجع السابق ، ص ١٨٧
- ٦٥- عصام عباس محمد علي نقلى : تحليل الفكر الاقتصادي في العصر العباسي الأول ، مكة المكرمة ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤١٦هـ ، ص ٤٢٦
- ٦٦- المرجع السابق ، ص ٤٢٧
- ٦٧- سعيد إسماعيل علي : ديمقراطية التربية الإسلامية ، ص ١٨٤ .
- ٦٨- مصطفى السباعي : اشتراكية الإسلام . دار مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٧ .
- ٦٩- البهي الخولي : الثروة في ظل الإسلام ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٨١ ، ط ٤ ، ص ٩٤
- ٧٠- أبو عبيد ، القاسم بن سلام : الأموال ، تحقيق محمد خليل هراس ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٨١ ، ص ٩٧
- ٧١- الثروة في ظل الإسلام ، ص ٩٥
- ٧٢- عبد الهادي النجار ، ص ٥٨
- ٧٣- الثروة في ظل الإسلام ، ص ١٢٦
- ٧٤- محمد علي نصر الله ، ص ٤٩ .
- ٧٥- المرجع السابق ، ص ٥١ .
- ٧٦- المرجع السابق ، ص ٥٣ .
- ٧٧- المارودي : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٠ ، وأنظر أيضا : المسعودي : التتبيه والإشراف ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٤٠ .
- ٧٨- محمد علي نصر الله ، ص ٥٣ .
- ٧٩- المرجع السابق ص ٥٦ - ٥٧ .

- ٨٠- أحمد شلبي : السياسة والاقتصاد فى التفكير الإسلامى النهضة المصرية ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤١ .
- ٨١- أبو يوسف : الخراج ، ص ٢٩-٣٠ .
- ٨٢- سورة الحشر : ٧-١٠ .
- ٨٣- أحمد شلبي ، ص ٢٤٤ .
- ٨٤- ذكر البلاذرى أن جرير بن عبد الله البجلي وفد على عمر وسأله أن يقر بجيلة على ربع السواد كما وعدهم فى أمر الفئ ، وكانت بجيلة وضعت يدها على هذا الربع ثلاث سنوات ، فقال عمر : " لولا أنى قاسم مسئول لتركتم على ما كنتم عليه ، ولكنى أرى أن تردوه " ففعلوا . أنظر : محمد حسين هيكل : الفاروق عمر ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ج١ ، ١٩٦٣ ص ٢٢١ .
- ٨٥- المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
- ٨٦- المرجع السابق .
- ٨٧- محمد على نصر الله ، ص ٨٣ .
- ٨٨- محمد عمارة ، ضمن كتاب " عمر بن الخطاب ، نظرة عصرية جديدة ، ص ٤٩ وما بعدها .
- ٨٩- فجر الإسلام ، ص ٢٣٨ .
- ٩٠- محمد على نصر الله ، ص ٨٤ .
- ٩١- عمر بن الخطاب ، نظرة عصرية ، ص ٤٦ .
- ٩٢- أمينة أحمد إمام الشوربجى ، رؤية الرحالة المسلمين فى العصر الفاطمى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٣
- ٩٣- المرجع السابق ، ص ١٥٤
- ٩٤- الإسلام والاقتصاد ، ص ٨١ .
- ٩٥- المرجع السابق ، ص ٨٣ .
- ٩٦- محمد بن بعد العزيز بنعبدالله : الوقف فى الفكر الإسلامى ، د.م ، وزارة الأوقاف ، المملكة المغربية ، ١٩٩٦ ، ج ١ ، ص ٤٥

- ٩٧- المرجع السابق ، ص ٤٦
- ٩٨- تحليل الفكر الاقتصادي الإسلامي ، ٤٢٤
- ٩٩- الأحكام السلطانية ، ص ١٣٧
- ١٠٠- تحليل الفكر الاقتصادي الإسلامي ، ٤٢٥
- ١٠١- الوقف في الفكر الإسلامي ، ج ١ ، ١١٨
- ١٠٢- المرجع السابق ، ص ١٢١
- ١٠٣- المرجع السابق ، ص ١٢٣